

Distr.: General
27 July 2016
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

هذه الرسالة مقدمة عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٦١ (٢٠١٦) الذي طلب المجلس إليّ فيه أن أقدم إليه توصيات مفصلة في ما يتعلق بحجم بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا وولايتها وجوانبها التشغيلية في غضون ٣٠ يوماً من توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. وهي تلي رسالتي المؤرخة ٤ آذار/مارس ٢٠١٦ (S/2016/211).

وفي ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦، قامت حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي بإبرام الاتفاق المتعلق بالوقف الشائني والنهائي لإطلاق النار ووقف القتال وإلقاء السلاح. وقام رئيسا وفدي الطرفين إلى المحادثات بتوقيع الاتفاق بحضور، وتسلمه الرئيس خوان مانويل سانتوس كالديرون رئيس كولومبيا وتيموليون خيمينيز، قائد القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. وقد جرى حفل التوقيع في هافانا، كوبا، برئاسة الرئيس راؤول كاسترو، رئيس كوبا الذي يمثل إحدى البلدان الضامنة لعملية السلام، بمشاركة بورغ بريندي وزير خارجية النرويج، البلد الضامن الآخر. وكانت الرئيسة ميشيل باشليت خيرياً، رئيسة شيلي، والرئيس نيكولاس مادورو مورو، رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، اللذين يمثلان البلدين المصاحبين، حاضرين، بالإضافة إلى الرئيس دانييلو ميدينا سانشيز، رئيس الجمهورية الدومينيكية، الذي يتولى بلده الرئاسة المؤقتة لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وكان من بين الحضور أيضاً الرئيس سلفادور سانشيز سيرين رئيس السلفادور، والرئيس إنريكي بينيا نييتو رئيس المكسيك، وفرانسوا ديلاتر، رئيس مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه ٢٠١٦، وموغنس ليكيوتوف، رئيس الجمعية العامة.



١ - اتفاق وقف إطلاق النار

ستسترشد عمليات البعثة بالخطوط العريضة للاتفاق. وتتوقع الأحكام المتعلقة بوقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية إنشاء ٢٣ منطقة محلية انتقالية للتطبيع وثمانى نقاط محلية للتطبيع، حيث سيتم الفصل بين القوات وإلقاء السلاح. وستنتقل وحدات جيش كولومبيا ووحدات الجيش الشعبي إلى تلك المناطق بعد فترة وجيزة من بدء نفاذ وقف إطلاق النار. وسوف تقام مخيمات داخل تلك المناطق، وسيوقف تحديد عددها على عدد المقاتلين والظروف المحلية. وأكد الاتفاق على إنشاء آلية للرصد والتحقق، التي ورد ذكرها في القرار ٢٢٦١ (٢٠١٦). وسوف تكون الآلية هيئة تقنية ثلاثية، تتكون من عنصر الحكومة، وعنصر الجيش الشعبي وعنصر دولي يتمثل في البعثة، التي ستتولى تنسيق عمل الآلية. وسوف تتولى الآلية مراقبة المناطق المحلية الانتقالية للتطبيع والنقاط المحلية للتطبيع ومناطق الأمن من حولها، وستقوم بزيارة وحدات الجيش الكولومبي المنتشرة في المنطقة المجاورة. وسوف تتحقق من امتثال الطرفين لمجموعة القواعد المتعلقة بوقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية المنصوص عليها في الاتفاق.

وتحدد الأحكام المتعلقة بإلقاء السلاح سلسلة من الخطوات التي تؤدي إلى استلام البعثة أسلحة القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. وستبدأ البعثة باستلام وتخزين الأسلحة الفردية من أعضاء الجيش الشعبي الذين سيشكلون جزءاً من آلية الرصد والتحقق، والذين سوف ينفذون المهام المتعلقة بالسلام خارج المناطق. وستقوم البعثة بعد ذلك بالتحقق من تدمير الأسلحة غير المستقرة. وفي الوقت نفسه، سيقوم الجيش الشعبي في غضون ٦٠ يوماً من بدء نفاذ اتفاق السلام النهائي، بجمع الأسلحة الفردية والجماعية إلى معسكراته، وستتولى البعثة رصدها. وسيقوم مراقبو البعثة أثناء الفترة الممتدة من ٦٠ إلى ١٥٠ يوماً بعد نفاذ الاتفاق، باستلام جميع هذه الأسلحة تدريجياً وتخزينها في حاويات تحت مراقبة الأمم المتحدة في عملية تدريجية. وفي المرحلة النهائية من عملية إلقاء الأسلحة، أي بعد ١٨٠ يوماً من بدء نفاذ الاتفاق، ستقوم الأمم المتحدة بإزالة الأسلحة من المناطق المحلية الانتقالية للتطبيع والنقاط المحلية للتطبيع التي سوف تستخدم لبناء النصب التذكارية.

٢ - بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا

بموجب الاتفاق، وبما يتفق مع الولاية المسندة لبعثة الأمم المتحدة في القرار ٢٢٦١ (٢٠١٦)، تتحمل البعثة مسؤولية التحقق من إلقاء الأسلحة؛ وسوف تنسق عمل الممار الوطنية والإقليمية والمحلية لآلية الرصد والتحقق، المكلفة بمراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية. وسوف تكون مسؤولة أيضاً عن تسوية الخلافات بين الطرفين،

ووضع توصيات فيما يتعلق بتنفيذ وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية وإلقاء السلاح. وأخيراً، سوف تقدم تقريراً مستقلاً عن الامتثال للالتزامات التي تعهد بها الطرفان في الاتفاق.

٣ - الأعمال التحضيرية الجارية

حسبما أبلغتُ مجلس الأمن في رسالتي المؤرخة ٤ آذار/مارس ٢٠١٦، ما فتئت البعثة تنفذ نهجاً ثلاثي المراحل لإنشاء البعثة وتفعيلها. ويتمثل الجزء المهم من هذا الجهد في نشر المراقبين العسكريين ومراقبي الشرطة من البلدان المساهمة بالمراقبين. وتتضمن المرحلة الأولى نشر مراقبين للقيام بالأعمال التحضيرية على الصعيدين الوطني والإقليمي. وخلال هذه المرحلة، تعمل إدارة الشؤون السياسية في تعاون وثيق مع إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. ووصلت أول مجموعة تتألف من ٣٦ مراقباً من ثمانية بلدان، بقيادة كبير المراقبين اللواء خافيير بيريز أكينو من الأرجنتين، ونائب رئيس المراقبين الجنرال خوسيه موريسيو فيلاكورتا من السلفادور، إلى كولومبيا في حزيران/يونيه. ووصلت مجموعة ثانية تتألف من ٤٤ مراقباً في ١٧ تموز/يوليه. وقد أرسلت طلبات إضافية لتقديم ترشيحات بهدف نشر ١٠٠ مراقب إضافي في آب/أغسطس. وشددت الأمانة العامة على أهمية ترشيح مراقبين من النساء. وقد أنهت المجموعة الأولى من المراقبين التدريب التمهيدي. وقد أقامت البعثة تعاوناً مثمراً مع فريق الأمم المتحدة القطري في بوغوتا واستفادت كثيراً من حيث تبادل المعلومات والتدريب والدعم التشغيلي.

الدعم اللوجستي والإداري

يجري تخطيط الدعم اللوجستي والإداري للبعثة مع مراعاة المدة المتوقعة للولاية، والقدرات المحلية المتطورة في كولومبيا من حيث الهياكل الأساسية والخدمات والموظفين المؤهلين. ومنذ منتصف شهر أيار/مايو ٢٠١٦، أجرت البعثة، التي تدعمها إدارة الدعم الميداني، وحكومة كولومبيا مناقشات مستفيضة بشأن دعم آلية الرصد والتحقق والبعثة ككل. وتجري هذه المشاورات في عدة أفرقة عاملة لوجستية وفنية مع الوزارات الحكومية الرئيسية.

الأمن

سوف تتحمل حكومة كولومبيا، والشرطة الكولومبية بوجه خاص، المسؤولية عن أمن آلية الرصد والتحقق والبعثة ككل. وقد جرت مناقشات مستفيضة ومثمرة جداً بين السلطات الكولومبية وإدارة شؤون السلامة والأمن فيما يتعلق بتوفير الضمانات الأمنية لمراقبي الأمم المتحدة وموظفيها. وستقوم الإدارة، من خلال هيكل أمني موحد، بتوفير القيادة

والدعم التشغيلي والمشورة المتعلقة بسياسات وإجراءات نظام إدارة الأمن بالأمن المتحدة، في تعاون واتصال وثيقين مع السلطات الكولومبية.

٤ - ملاحظات

تم التوقيع على الاتفاق يوم ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦. ومثلما قلتُ في حفل التوقيع في هافانا، تستحق حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي التهنة على هذا الإنجاز التاريخي الذي يبشر بنهاية أطول نزاع في المنطقة.

وقد بدأ نشر المراقبين إلى بوغوتا بعد التوقيع على الاتفاق بيومين فقط، وتم حتى الآن، نشر ٨٠ مراقبا وبدأوا العمل مع حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي على تمهيد الطريق لتنفيذ الاتفاق. وإني أعتزم هذه الفرصة لأنوه بحكمة مجلس الأمن عندما أذن في كانون الثاني/يناير، بالإعداد لإنشاء البعثة على أرض الواقع، حتى قبل انتهاء المفاوضات. وإني أعرب عن تقديري لأعضاء جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذين أكدوا ثقتهم في هذه العملية من خلال إتاحة موظفيهم للبعثة.

وبينما يجري توضيح وظائف البعثة والمعايير التنفيذية العامة للبعثة، فإن العناصر الأساسية لا تزال بحاجة إلى تقييم قبل تقديم توصيات مفصلة بشأن حجم البعثة. وتوشك الفرق الثلاثية القيام بزيارة المناطق المحلية الانتقالية الـ ٢٣ للتطبيع والنقاط المحلية الـ ٨ للتطبيع من أجل تحديد حجم المناطق، فضلا عن الاحتياجات الأمنية واللوجستية المتصلة بنشر المراقبين. ولا يمكن تحديد عدد مراقبي الأمم المتحدة والموظفين المدنيين وتوزيعهم عبر المكاتب الوطنية والإقليمية والمحلية إلا على أساس هذه الزيارات. وسأعود إلى مجلس الأمن بالمستوى المطلوب من التفصيل حول حجم البعثة والجوانب التشغيلية بمجرد الانتهاء من هذا التقييم الميداني، وبالتالي، فإني أطلب تمديد الموعد النهائي الذي حدده المجلس حتى ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٦.

ويؤكد الاتفاق الوظائف العديدة التي حولها مجلس الأمن للبعثة في القرار ٢٢٦١ (٢٠١٦) وهي: المراقبة، وتسوية المنازعات، وتقديم توصيات إلى الطرفين، وتنسيق الآلية الثلاثية للرصد والتحقق، والتحقق من إلقاء السلاح، وإعداد التقارير. وهذه سمات مجدية. ويعتبر الواقع المتمثل في أن كلا من الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي قد اختار إعطاء البعثة مثل هذه الاختصاصات الواسعة علامة إيجابية في حد ذاته. فهو يتيح للبعثة الفرصة للعمل، على كل من الجانبين، كضامن متبادل للتنفيذ. كما يتيح لها الفرصة لخدمة المجتمع الكولومبي بأسره، باعتبارها الضامن لوضع

حد لهذا النزاع بشكل لا رجعة فيه، وأن الوعود التي قطعت في هافانا سيتم الوفاء بها في كولومبيا.

وأود أن أكرر امتناني لممثلي الخاص، جان أرنو، الذي واصل إسداء المشورة إلى الطرفين أثناء إبرام الاتفاق، بينما كان يقود أيضا عملية التخطيط لنشر البعثة.

(توقيع) بان كي - مون
